إصدار نظامي التركيزات الائتمانية والسيولة قريباً

السويدي: القطاع المصرفي الإماراتي يحقق نمواً جيداً في أرباحه خلال هذا العام

أكد سلطان بن ناصر السويدي محافظ المصرف المركزي، أن المؤشرات الأولية تظهر أن القطاع المصرفي الإماراتي سيحقق نموا جيدا في أرباحه خلال عام 2013 مكتملا.

وأعلن أن شهر نوفمبر الجاري سيشهد إصدار نظامي «التركزات الائتمانيّة» المنتظر صدوره خلال أسبوع و«السيولة» المتوقع صدوره قريبا جدا في أقل من شهر «لتكتمل بذلك منظومة أهم ثلاثة أنظمة لتطوير النشاط المصرفي بالدولة والتي أعدها المصرف المركزي بالتشاور مع البنوك والشركات والمؤسسات المالية العاملة بالدولة خلال العامين الماضي والحالي وذلك بعد صدور نظام «قروض الرهن العقاري» الجديد خلال الأسبوع الماضي الذي وضع حدا أدنى مقبولا لمعايير ضمانات الرهن العقاري المقدمة من البنوك وشركات التمويل والمؤسسات المالية الأخرى العاملة بالدولة.

جاء ذلك في المؤتمر الصحافي الذي عقده بحضور محمد علي بن زايد الفلاسي نائب المحافظ وسعيد عبد الله الحامز مساعد المحافظ لشؤون الرقابة على البنوك وسيف هادف الشامي مساعد المحافظ لشؤون السياسة النقديّة والاستقرار المالي ومجموعة من كبار موظفي المصرف المركزي في ختام «المؤتمر المصرفي الـ11 لدول مجلس التعاون الخليجي» الذي استمر على مدى يومين بأبوظبي.

وأشار إلى أن النظام الجديد لـ«التركزات الائتمانيّة» سينشر بعد صدوره في الجريدة الرسمية ويدخل حيز التنفيذ بعد شهر من نشره بالجريدة الرسمية، موضحا معاليه أن النظام الجديد يتضمن إعطاء البنوك العاملة وشركات التمويل والمؤسسات المالية الأخرى العاملة بالدولة فترة 5 سنوات فيما يخص الانكشافات السابقة للبنوك على الشركات الحكومية وشبه الحكومية حتى لا تتضرر ميزانياتها من بيع الأصول في فترة زمنية قصيرة، على أن يتم الالتزام بحدود التركزات والنسب التي أقرها المركزي لكافة التمويلات الجديدة للبنوك.

نظام قروض الرهن العقاري يركز على متطلبات إدارة المخاطر

وفيما عدا ذلك فإن البنوك ملتزمة بالتعديلات على حدود نسب التركزات السابقة وهي 25 في المئة لحكومات الإمارات ومؤسساتها غير التجارية و 25 في المئة بحد أقصى 15 في المئة ممولة للمؤسسات التجارية التابعة للحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات و25 في المئة بحد أقصى 10 في المئة ممولة للمقترض الواحد أو مجموعة المقترضين ذات الصلة عند دخول النظام الجديد حيز التنفيذ.

وأشار إلى أنه روعي في وضع النظام الجديد مقترحات «اتحاد مصارف الإمارات» حول حدود النسب التي تشكل التركزات الائتمانية، حيث اعتمد مجلس إدارة المصرف المركزي في شهر أغسطس الماضي نظام «التركزات الائتمانيّة» الجديد بعد أن اطلع على جدول حدود النسب التي تشكل تركزات ائتمانيّة المعدّل، والذي تمت إعادة دراسته من قبل خبراء المصرف المركزي المعنيين والذي كان مقررا بدء العمل به في سبتمبر 2012 ولكن تأجل التطبيق استجابة لدعوات من البنوك العاملة بالدولة لإعادة النظر في النظام وبعد المناقشة والمداولة اعتمد المجلس الجدول الجديد بعد إجراء بعض التعديلات البسيطة عليه.

وأعرب عن اعتقاده بأن تكوين مخصصات جيدة كان من أهم التحديات التي واجهت القطاع المصرفي خلال السنوات الخمس الماضية، خصوصا في أعقاب اندلاع الأزمة المالية العالمية، مشيرا معاليه إلى أن المصرف المركزي سعى خلال الفترة الماضية للتغلب على هذا التحدي ونجح بالفعل في ذلك بفضل تعاون واستجابة البنوك لتعليماته في هذا المجال.

وأضاف أن قضية المخصصات حسمت بشكل كبير وأصبح لدى القطاع المصرفي حاليا تمويل قوي من مصادر ذاتية بالسوق المحلي، كما أن الشق الأول من رأس المال لدى البنوك الإماراتية ممتاز للغاية ونسبته مرتفعة جدا في مؤشر قوي على متانة القطاع المصرفي، كما أن ملاءة رأسمال البنوك العاملة بالدولة تتجاوز 20 في المئة ومعايير بازل 3 فإن هذه النسبة تقدر بنحو 17 في المئة وهي من أعلى النسب بالعالم.

وقال إن نظام «قروض الرهن العقاري» يركز على متطلبات إدارة المخاطر بشكل صحيح من قبل الممولين، مشيرا إلى أن إصدار النظام الجديد يأتي في إطار سعي المصرف المركزي إلى تطوير وتنظيم سوق قروض الرهن العقاري في الدولة على نحو سليم وضبطه بأنظمة ملائمة ومتطورة.

وتوقع أن يؤدي تطبيق النظام الجديد إلى زيادة حجم قروض الرهن العقاري بالدولة، وأن يؤدي إلى الوصول إلى توازن في سوق التمويل العقاري بعد أن كان السوق يفتقد لوجود معايير وقواعد محددة لعمليات التمويل العقاري تراعي مصالح كافة الأطراف مما كان يجعل بعض البنوك تحجم عن الإقراض للبيت الأول والبيت الثاني في حين كانت تسرف بنوك أخرى في منح قروض بهذا القطاع، مما كان يؤثر سلبا في أحيان كثيرة على الممولين والمقترضين، أما النظام الجديد فسيتيح لكل البنوك في الدولة أن تقرض للبيت الأول والثاني والثالث بشكل مقنن ومنضبط.

وأضاف أنه من خلال إصدار هذا النظام سيتحقق المصرف المركزي من أن البنوك وشركات التمويل والمنشآت المالية الأخرى التي توفر قروض الرهن العقاري لمواطني الإمارات ومواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأجانب تطبق أفضل الممارسات في هذا المجال.

وأشار إلى أن هذا النظام يفرق بين القروض الممنوحة للمالكين شاغلي العقار السكني والمستثمرين في مجال السكن العقاري، مؤكدا أن سمات المخاطر ومتطلبات الحيطة والحذر يختلفان اختلافا واضحا بالنسبة لكل فئة من الفئتين، مما يوفر الحماية للقطاع المالي ويعزز حماية المستهلك والاستقرار المالي.

وقال سلطان بن ناصر السويدي إن إجمالي القروض العقارية بالدولة تشكل بحدود 20 في المئة من إجمالي محفظة القروض المقدمة من كافة البنوك وشركات التمويل العاملة بالدولة وهو الحد المسموح به بشكل عام.

وأكد مجددا متانة البنوك العاملة بالدولة كاشفا عن أن القطاع المصرفي الإماراتي يأتي في الشريحة الأولى عالميا من حيث رؤوس الأموال ورؤوس الأموال الأساسية التي تمثل الشق الأول من رأس المال، مشيرا معاليه إلى أن القطاع المصرفي الإماراتي يستبق بدء برنامج معايير بازل الجديدة التي ستدخل حيز التنفيذ، حيث تطبق أحدث أنظمة الرقابة المصرفية بما يتلاءم مع المعايير الجديدة المعتمدة من قبل لجنة بازل 2 وبازل 3 وفق أفضل الممارسات الدولية.

جانب من المؤتمر المصرفي الـ 11 لدول مجلس التعاون الخليجي

قضية المخصصات حسمت بشكل كبير وأصبح لدى قطاع المصارف تمويل قوي

دولة الإمارات تعد مركز النمو والأعمال

أكد السويدي أن قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة يساهم بصورة فعالة في تنفيذ سياسات التنويع الاقتصادي والمحافظة على زخم النمو الذي تشهده اليوم بدعم وبمساهمة القطاعات غير النفطية كما يوفر فرص عمل متنوعة وكثيرة، مشيرا إلى الحاجة لصدور القانون والتعريف الموحد لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع كافة الجهات المحلية المعنية والشركاء الاستراتيجيين.

وأشار إلى أن دولة الإمارات تعد اليوم مركز النمو والأعمال الأبرز في المنطقة، ويعود ذلك إلى القيمة المهمة التي استطاعت توفيرها من خلال تأسيس بنية تحتية عالمية المستوى مع الحفاظ على مسيرة الاستدامة، فضلاً عما توفره من بيئة نمو إيجابية مميزة لمختلف الشركات حول العالم، حيث يتجلى بوضوح في مسيرة التنويع الاقتصادي الناجحة التي حققتها الدولة.

«أبوظبي الإسلامي» يطلق شهادات الفضة

أبوظبي – «الاتحاد»: أطلق مصرف أبوظبي الإسلامي، شهادات الفضة المحمية الجديدة، وذلك بهدف تمكين عملائه من الاستثمار في هذا المعدن، حيث يرى المحللون الماليون انه سيشهد ارتفاعاً في أسعاره عما قريب.

وتوفر هذه الشهادات الجديدة والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حماية لرأس المال بنسبة 100 في المئة وبفترة استحقاق تبلغ عامين، لتخفض بذلك حجم المخاطر المرتبطة بها. وقد تم افتتاح باب الاكتتاب بهذه الشهادات أمام المستثمرين بحد أدنى يبلغ 30 الف دولار أميركي. وعلى عكس الذهب، يعتبر الاستثمار في الفضة وسيلة للتحوط ضد التضخم الاقتصادي، ويُعدّ استثمارا آمنا في الظروف الاقتصادية غير المستقرة.

ويشار إلى أن الفضة يتم استخدامه بشكل متزايد في قطاع الصناعة، والذي بات يمثل ما نسبته 46 في المئة من إجمالي الطلب على هذا المعدن. ولاقت إصدارات مصرف أبوظبي الإسلامي السابقة إقبالا كبيرا من المستثمرين، مثل شهادات الذهبية المحمية الثلاث، وشهادتي النفط المحمية، والتي كانت قد استحقت في مطلع العام الجاري. وقد حققت إحدى شهادات الذهب التي استحقت بعد عام واحد، عائدات ممتازة بلغت نسبتها 15 في المئة ، فيما حقق الإصداران الأخران، واللذان حملا درجة أقل من المخاطر، عائدات بنسب 4 في المئة و6 في المئة. أما بالنسبة لشهادات النفط، والتي بلغت مدة الاستثمار فيها عامين، فقد حققت عائدات بنسب 17.9 في المئة و1.21 في المئة. وجاء آخر إصدار لمصرف أبوظبي الإسلامي من هذه المنتجات، كجزء من التزامه بتوفير حلول استثمارية متنوعة لإدارة ثروات عملائه، وترمي استراتيجية المصرف إلى تطوير وتوفير أفضل الحلول الاستثمارية التي تتناسب مع متطلبات العملاء المالية، وذلك من خلال التخطيط المالي الفاعل وتوزيع الأصول بكفاءة عالية.

الإمارات: مليار درهم إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية خلال 9 أشهر

أبوظبي – «الاتحاد»: ارتفع إجمالي حجم التجارة الخارجية غير النفطية العام للدولة «تجارة غير نفطية وتجارة المناطق الحرة» إلى 1.138 مليار درهم خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي 2012 بزيادة بلغت 19 في المئة عن نفس الفترة من 2011، وفقا لدراسة إحصائية للهيئة الاتحادية للجمارك.

وقالت الهيئة الاتحادية للجمارك في الدراسة إن إجمالي حجم التجارة الخارجية غير النفطية ارتفع إلى 797.4 مليار درهم خلال الأشهر التسعة الأولى من 2012، بينما ارتفع إجمالي قيمة تجارة المناطق الحرة إلى 340.9 مليار درهم خلال نفس الفترة.

وكشفت الدراسة أن قيمة الواردات من إجمالي التجارة العام للدولة خلال الأشهر التسعة الأولى من 2012 بلغت 692.7 مليار درهم، بينما بلغت قيمة الصادرات من الإجمالي 53.8 مليار درهم، وقيمة إعادة التصدير 298.1 مليار درهم.

وفيما يتعلق بتجارة المناطق الحرة، أوضحت أن إجمالي تجارة المناطق الحرة بالدولة حقق نموا كبيرا بلغت نسبته 24 في المئة خلال الأشهر التسعة الأولى من 2012، مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، ليرتفع من 275.1 مليار درهم إلى 340.9 مليار.

وأضافت: «شهدت تجارة المناطق الحرة بالدولة نموا كبيراً في قيمة الصادرات وإعادة التصدير مقارنة بنسبة النمو في قيمة الواردات خلال الفترة المذكورة، مما يعكس التحسن الكبير في القدرة التنافسية لصادرات المناطق الحرة بالدولة وزيادة الطلبين الإقليمي والعالمي عليها». وقالت الهيئة في الدراسة إن قيمة واردات المناطق الحرة شهدت نموا مقداره 16 في المئة خلال الأشهر التسعة الأولى من 2012 لترتفع إلى 192.6 مليار درهم مقابل 165.5 مليار درهم في نفس الفترة من العام السابق، بينما حققت قيمة الصادرات نموا كبيرا خلال الفترة بلغت نسبته 24 في المئة لترتفع من 9.2 مليارات درهم إلى 12.6 مليار خلال فترة المقارنة، كما بلغت نسبة النمو في قيمة إعادة التصدير 36 في المئة لترتفع من 100.5 مليار درهم إلى 137 مليارا.

طرح «أسترا للغذاء» و«بوان» للاكتتاب العام

أعلنت هيئة السوق المالية عن صدور قرار مجلس الهيئة المتضمن الموافقة على طرح 11 مليون سهم للاكتتاب العام تمثل «40 في المئة » من اسهم شركة أسترا الغذاء، وسيخصص جزء منها للصناديق الاستثمارية و الأشخاص المرخص لهم. ومن المقرر أن تطرح أسهم الشركة خلال الفترة من 18 ديسمبر وحتى 24 من الشهر ذاته بعد إتمام عملية بناء سجل الأوامر.

وصلت إلى 5,2 مليارات درهم

11 في المئة نمواً في مبيعات سوق دبي الحرة خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي

دبي – «الاتحاد»: ارتفعت مبيعات سوق دبي الحرة خلال العشرة أشهر الأولى من العام الحالي إلى 5.23 مليارات درهم «1.43 مليار دولار»، بنسبة زيادة بلغت 11 في المئة بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. الأمر الذي يؤشر إلى أن السوق في طريقها لتحقيق مبيعات تصل إلى 6.6 مليارات درهم «1.8 مليار دولار» في نهاية العام، بحسب بيان صادر عن السوق.

وحافظت بعض الأصناف على تصدرها قائمة السلع الأكثر مبيعا، حيث واصلت العطور احتلالها المركز الأول، بعد أن ارتفعت مبيعاتها إلى 835 مليون درهم «229 مليون دولار»، بينما زادت مبيعات الذهب بنسبة 7 في المئة ، مسجلة 503 ملايين درهم «138 مليون دولار» في غضون 10 أشهر.وشهدت صالات المغادرين والقادمين في مطار دبي الدولي نموا كبيرا في حجم المبيعات حتى هذا الوقت من العام، حيث سجلت البوابة رقم 2 زيادة في المبيعات بنسبة 22 في المئة ، بينما سجلت البوابة 3، ارتفاعا بلغ 16 في المئة ، وزادت مبيعات صالات القادمين في جميع بوابات المطار بنسبة 13 في المئة ، والمغادرين 11 في المئة.

وقال كولم ماكلوكلين، النائب التنفيذي لرئيس مجلس إدارة سوق دبي الحرة، في معرض تعليقه على المبيعات المسجلة حتى الآن: «يبدو أن موسم 2013 سيكون غاية في الروعة في الوقت الذي نشهد فيه ارتفاعا في انفاق الفرد على جميع الأصناف، ونتطلع إلى فترة مزدحمة خلال الأسابيع القليلة القادمة، وإلى اختتام عامنا الحالي بارقام مبيعات قياسية».

ومن الأصناف الأخرى التي سجلت ارتفاعاً ملحوظاً في حجم المبيعات؛ السكاكر والحلويات والتي ارتفعت بنسبة 12 في المئة ، محققة 424 مليون درهم «116 مليون دولار»، وساعات اليد والحائط التي شهدت زيادة بنسبة 15 في المئة ، مسجلة 356 مليون درهم «97 مليون دولار»، ونمت مبيعات مستحضرات التجميل بنسبة 18 في المئة ، محققة 352 مليون درهم «96 مليون دولار».

متسوق في سوق دبي الحرة

«العربية للطيران» تسير رحلاتها إلى الهفوف بالسعودية 18 الجاري

الشارقة – «الاتحاد»: أعلنت «العربية للطيران» أمس عن إطلاق رحلاتها إلى مدينة الهفوف في المملكة العربية السعودية لتصبح بذلك هذه الرحلات المنتظمة إلى المنطقة الشرقية الوجهة العاشرة للشركة في المملكة والوجهة 87 عالمياً.

وقالت الشركة في بيان صحفي أمس إنه بدءاً من 18 نوفمبر الجاري، ستسير الناقلة 4 رحلات أسبوعيا من مركزها الرئيسي في الشارقة إلى الهفوف أيام الاثنين والأربعاء والخميس والسبت.

وقال عادل علي، الرئيس التنفيذي لمجموعة «العربية للطيران»: «يسعدنا أن نبدأ بتسيير رحلاتنا إلى الهفوف في منطقة الأحساء، الأمر الذي يعكس التزامنا بتوسيع شبكة وجهاتنا في مختلف أنحاء المملكة، وفيما نواصل سعينا لتقديم أفضل خيارات القيمة مقابل المال للمزيد من عملائنا في المملكة، فإننا نواصل استكشاف وتقييم الفرص المتاحة في هذا السوق الهام والحيوي».

وأضاف: «نحن على ثقة من أن زيادة وتيرة الرحلات الجوية بين المملكة والإمارات ستسهم في تقوية أواصر العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الراسخة والمتينة بين الشعبين».

خطوط «العربية»

حقق زيادة بنسبة 12,1 في المئة في عدد المسافرين خلال 9 أشهر

مطار أبوظبي يستقبل 1.3 مليون مسافر خلال سبتمبر بنمو 10 في المئة

أبوظبي – «الاتحاد»: ارتفع عدد مستخدمي مطار أبوظبي الدولي خلال شهر سبتمبر الماضي بنسبة 10.1 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وفقا لتقرير صادر أصدرته «مطارات أبوظبي» أمس.

وأظهر التقرير أن المطار استقبل أكثر من 1.3 مليون مسافر «1.369.051» خلال سبتمبر، فيما سجل زيادة ملحوظة في حركة المسافرين خلال الأشهر التسعة الماضية بنسبة 12.1 في المئة مقارنة مع نفس الفترة في عام 2012، باستخدام 12.249.300 مسافر للمطار خلال تلك الفترة، ما يؤكد مكانة مطار العاصمة كأحد أسرع المطارات نموا في المنطقة، ويعزز مكانة أبوظبي كوجهة مميزة للأعمال والترفيه والسياحة.

وكشف التقرير عن ارتفاع حركة الطائرات خلال سبتمبر الماضي بنسبة 13.1 في المئة مقارنة بالشهر ذاته من العام الماضي 2012 لتصل إلى 11.379 حركة طيران، إلى جانب زيادة حركة شحن البضائع بنسبة 27.6 في المئة لتسجل 61.913 طنا، بينما ضمت قائمة أكثر خمس وجهات تشغيلا من مطار أبوظبي الدولي خلال سبتمبر كلا من بانكوك ولندن والدوحة ومانيلا وسيدني.

وقال المهندس أحمد الهدابي، الرئيس التنفيذي للعمليات في مطارات أبوظبي: «تسهم الجهود المستمرة لمطارات أبوظبي في استقطاب شركاء جدد من خطوط الطيران وإطلاق وجهات عالمية جديدة من مطار العاصمة والاستثمار الاستراتيجي في تطوير البنية التحتية، في تمكين مطار أبوظبي الدولي من استيعاب الأعداد المتزايدة من المسافرين، وضمان تلبية متطلباتهم من خلال تقديم خيارات أوسع من حلول السفر وأرقى الخدمات المتميزة».

وأضاف: «نجح مطار أبوظبي الدولي خلال الفترة الماضية في تعزيز مكانته كمركز طيران رائد في المنطقة والعالم، وسنواصل العمل للاحتفاظ بهذه المكانة الرفيعة وتقديم أفضل الخدمات للمسافرين وفق أعلى المعايير العالمية مع افتتاح مجمع مبنى المطار الرئيسي الجديد في عام 2017».

يذكر أن مطارات أبوظبي تواصل تنفيذ برنامج زيادة الطاقة الاستيعابية لمطار أبوظبي الدولي، حيث ستتيح أعمال توسعة وتطوير المرافق الحالية للسفر زيادة الطاقة الاستيعابية للمطار لاستيعاب أكثر من 17 مليون مسافر سنوياً، وكان المطار قد شهد في وقت سابق من العام الحالي افتتاح صالة القادمين الجديدة، التي تربط المسافرين القادمين بشكل مباشر عبر نفق مشاة جديد بمساحة الاستقبال الأرضية ومواقف السيارات ومركبات الأجرة، التي تبعد حوالي 20 مترا من صالة الجمارك، وذلك في إطار الخطة التطويرية الشاملة للمطار.

مطار أبو ظبي